# قراءة في تجربة تمويل التعليم العالي في دول جنوب شرق أسيا " اليابان نموذجا

# Reading of the experience of financing higher education in Southeast Asian countries "Japan as a model

د. أحمد نصير، جامعة حمة لخضر الوادي، necir-ahmed@univ-eloued.dz

د. يونس زين ، جامعة حمة لخضر الوادي ، zine-younes@univ-eloued.dz

**ملخص:**

تهذه الدراسة إلى الى تسليط الضوء على تجربة اليابان في تمويل قطاع التعليم العالي الذي تشارك السلطات المحلية (البلدية) الحكومة المركزية في تمويل التعليم العالي والجامعي، وتقدم كل سلطة محلية الدعم المادي اللازم للمؤسسات التعليمية الجامعية، وذلك من خلال الضرائب ومصادر الدخل الأخرى .كما تلعب أيضاء تبرعات الأفراد والهيئات دور أكبر في تمويل التعليم العالي والجامعي .كم تفرض في اليابان رسوم دراسية كمصدر من مصادر تمويل التعليم الجامعي ما بين 10% - 30% من نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي. كما تقدم أيضاءقروض طلابية بعد أن واجهت فرض رسوم دراسية على الطلاب أو زيادتها معرضة شديدة، كنظام دعم لتمويل التعليم الجامعي وتعتمد القروض الطلابية على منح الطلبة قروضاءويتم استردادها منهم بعد تخرجهم،

**الكلمات الدالة:** التعليم العالي، جنوب شرق أسيا، اليابان.

**Abstract :**

The study aims at highlighting the experience of Japan in funding the higher education sector. The local authorities share the central government in financing higher and university education. Each local authority provides the necessary financial support to university educational institutions through taxes and other sources of income.Individual and corporate donations also play a larger role in financing higher and university education.In Japan, tuition fees as a source of funding for university education are imposed between 10% and 30% of the expenditure on university education. It also provides student loans after experiencing the imposition of tuition fees on students or increase highly vulnerable, as a support system to finance the university education and depends student loans to grant students loans and recover from them after graduation

**Keywords:** Higher Education, Southeast Asia, Japan.

**المقدمة:**

يثير موضـوع تمويل التعليم جدلاً واسـعاً في المجتمعات كافة، على اختلاف مســـتويات الدخل والمعيشـــة فيها، ويكثر هذا الجدل في ظل الارتفاع المتزايد لتكلفة التعليم في الســـنوات الأخيرة، خاصـــة التعليم العالي. ويلاحظ من جهة أخرى ازدياد ملحوظ ومطرد في نسـبة الالتحاق بالتعليم العالي خلال السـنوات العشرين الأخيرة، وينعكس ذلك على الاستقرار والتطور والدور لمؤسسات التعليم العالي،، إذ تكرر حدوث نزاع بين الطلبة وإدارات مؤسسـات التعليم العالي تارة، وبين العاملين والإدارات تارة أخرى، ما أدى إلى تعطيل مسـيرة التعليم أكثر من مرة في أكثر من مؤســســـة تعليم عال، خاصـــة الجامعات، وكذلك كان الأثر الســـلبي ملموســـاً في أعداد الطلبة إلى أعداد أعضـــاء هيئة التدريس، وخطط التطوير، والبحث العلمي، وبالتالي جودة التعليم ومخرجاته. لذا فإنه لا بد من الاعتماد على موارد تمويلية واضحة ومستقرة، تضمن لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية الاستمرار في أدائها وتقدمها.

ويقصـــد بالتمويل للتعليم، إيجاد مصـــادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسـسـات التعليمية كاملة؛ حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسـالتها التربوية والبحثية الاقتصادية. ويقصد به في الإطار الشمولي مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم؛ لتحقيق الأهداف التي ينبغي تحقيقها بالموارد المتاحة، وإدارة هذه الموارد واستخدامها بكفاءة. ويعد موضوع التمويل من أعقد المشكلات التي يواجهها التعليم العالي وأكثرها إثارة للجدل، وهي قضـية مطروحة في دول العالم كافة، وتتمثل في زيادة النفقات مقابل ندرة الموارد المالية.

وتشير المقارنات بين معدلات توسع التعليم العالي والضغط الكمي، والزيادة المطردة في أعداد الملتحقين به، ونسب الارتفاع في المخصصات المالية المرصودة للتعليم العالي إلى تفاوت واضح بين المتغيرين، إذ كان الارتفاع في نسب التمويل محدوداً مقارنة بالارتفاع المطرد في نسب الالتحاق بالتعليم العالي خلال السنوات الأخيرة، خاصة في الدول العربية التي لديها موارد مالية محدودة، وعدم قدرة تلك الدول على تخصيص موارد إضافية لصالح التعليم.

ومن البديهي الاستنتاج أن الزيادة في نسب الالتحاق بالتعليم العالي خلال السنوات الأخيرة، والاهتمام بالجودة، سيتطلب تبعات مالية كبيرة، ما يستدعي إشراك المجتمع في تغطية جزء من تكاليف التعليم العالي من خلال الرسوم الدراسية، ودعم البحث العلمي، وتمويل صناديق خاصة بالتعليم بشكل عام أو بالطلبة في مؤسسات التعليم العالي بشكل خاص، أو من خلال مساهمات وتحمل تبعات من قبل الأفراد والمؤسسات بتنظيم من الدولة أو من خلالها.

ويمكن طرح الإشكال التالي لدراسة:

**- ما هي وضعية قطاع التعليم العالي في اليابان ؟ وكيف يمول هذا القطاع؟**

ولقد قسمت هذه الدراسة الى المحاور التالية:

**المحور الأول: تمويل التعليم العالي: المصادر وخطوات التخطيط ،الأسباب**

**1. مصادر تمويل التعليم العالي:**

ومن أهم مصادر تمويل التعليم العالي نوردها في التالي:[1]

**1.1. الحكومات:** درجت الحكومات في معظم دول العالم على تخصيص اعتمادات مالية من ميزانية الدولة للإنفاق على التعليم العالي، وترتبط هذه الاعتمادات ارتباطاً مباشراً بالدخل القومي وميزانية الحكومة، وتعد الأموال


ISSN:2602-6570

الناتجة عن الضرائب العامة المورد الأساسي لميزانية الحكومة التي ترصد منها مخصصات التعليم العالي، وتؤكد الدراسات الاستقصائية التي قامت بها المنظمات العالمية على عدد كبير من دول العالم أن هناك ثلاثة أشكال يأخذها تمويل التعليم العالي عن طريق الضرائب العامة هي:[2]

- ❖ التمويل عن طريق الحكومة المركزية.
- ❖ التمويل عن طريق كل من الحكومة المركزية والسلطات المحلية.
- ❖ التمويل عن طريق التعاون ما بين الحكومة المركزية والسلطات الإقليمية والسلطات المحلية.

**2.1. الطلاب** :الطالب هو المستفيد الأول من العملية التعليمية، وهو من أهم مصادر تمويل التعليم الجامعي في عديد من دول العالم وخاصة الدول المتقدمة. وفيما يلي عرض لأهم البنود التي يمكن أن يكون الطالب من خلالها مصدراً من المصادر المهمة لتمويل التعليم الجامعي:[3]

أ- **الرسوم الدراسية:** يعد نظام الرسوم الدراسية أحد الأساليب المتبعة في تمويل التعليم الجامعي، وهو نظام تأخذ به معظم دول العالم المتقدم، وتطبقه بعض الدول النامية وأخذت به حديثاً الدول العربية، إلا أنه يثير معارضة شديدة في معظم الدول العربية التي تعودت مجانية التعليم، ويؤسس نظام الرسوم الدراسية على أن يقوم الطالب أو ولي الأمر بدفع رسوم دراسية مقابل التعليم الذي يتلقاه كوسيلة لاستعادة التكلفة المدفوعة للتعليم العالي.

**ب-قروض الطلاب:** إن تحميل الطلاب نسبة من نفقات تعليمهم، يتطلب تطوير نظام بديل لمساعدة الطلاب على دفع نفقات تعليمهم، وتعد القروض الدراسية واحدة من النظم البديلة لاستعادة تكاليف التعليم الجامعي، حيث يقوم الطالب بتمويل تعليمه الجامعي عن طريق قروض تمنح له خلال مدة الدراسية، ويتم استعادتها بطرق وأساليب تختلف باختلاف الدول.

**ت- السندات الدراسية:** يعد نظام السندات أحد مصادر تمويل التعليم الجامعي، والسند هو عبارة عن كوبون يحدد قوة شراء الخدمة الخاصة، وهو بساعد الطلاب وأولياء الأمور على اختيار الخدمة التعليمية التي تناسبهم، ويسهم نظام السندات في إيجاد خدمات متنوعة، ويزكي التنافس بين مؤسسات التعليم العالي، مما يزيد من تحمل المؤسسات التعليمية لمسئولياتها تجاه الطلاب ويجعلها تبحث عن الجودة والنوعية حتى تجذب أكبر عدد من الطلاب الذين يدفعون تكلفة ونفقات تعليمهم.

**3.1.الجامعات:** إن كثيراً من الجامعات في دول العالم، أخذت تبحث عن موارد مالية خارج نظام الموازنة الحكومية تساعد في تعزيز موازنتها السنوية، وتفعيل أدوارها المختلفة. ويسمي هذا النوع من التمويل بالتمويل الذاتي الذي تعمل الجامعات على توفيره عن طريق أنشطتها المختلفة، ويكون للجامعات حق التصرف في هذه الموارد المالية بما يخدم مصلحة هذه الجامعات دون التقيد بقواعد الصرف المحددة بقانون الموازنة الحكومية .[4]

إن هذا التوجه يعني قيام الجامعات بممارسة أنشطة إضافية فضلاً عن قيامها بأدوارها الأساسية، حيث تحقق الجامعات موارد إضافية يمكن أن تستخدم في تمويل الكثير من نشاطاتها تمويلاً ذاتياً، وهو ما يسهم في تقليل


ISSN:2602-6570

الأعباء على الميزانية الحكومية العامة للدولة، هذا فضلاً عن إمكانية تحسين أداء الجامعة ونجاحها في تنفيذ مجمل أهدافها .

- الجامعات كمراكز إنتاج .
- تسويق البحوث .
- الجامعات كمراكز استشارية .
- إيرادات الأملاك (الأموال، الأراضي، المباني...)

**4.1.التمويل الشعبي للجامعات:** ثمة اهتمام متصاعد في هذا العصر، بتوفير مصادر متجددة لتمويل التعليم الجامعي، وبخاصة من خلال تعزيز دور المشاركة الشعبية، التي تمثل العمق الأساسي لنجاح سياسة تمويل الجامعات بطرق جديدة، وأهم هذه الأنماط :

- الهبات والتبرعات .
- الأوقاف .
- جمعيات الخريجين .

**5.1.التمويل الخارجي** :يعتمد كثير من الدول النامية في تمويل تعليمها الجامعي على القروض والمعونات الخارجية، حيث تقوم بعض المؤسسات والهيئات الدولية كالبنك الدولي والسوق الأوربية واليونسكو وغيرها من المؤسسات،، بتقديم قروض بفوائد أو دون فوائد على أن تسدد هذه القروض على فترات طويلة ومريحة وهي عملية تحتاج إلى دراسة متأنية لهذه القروض حتى لا تتعرض للهدر والضياع من ناحية، ولتعرف سلبيات وايجابيات هذه القروض من ناحية أخري، بمعني التأكد من الأهداف الخفية وراء التمويل

الخارجي الأجنبي للتعليم الجامعي، حتى لا يتسرب إلى الجامعات تمويل مشبوه أو تمويل يخدم أغراضاً تتعارض مع أهداف المجتمع.

**2.خطوات التخطيط لتمويل التعليم العالي:**

يتطلب عند التخطيط لتمويل التعليم العالي وضـــع نموذج أو مخطط هيكلي للصـــور التى يجب أن يكون عليها مصـــادر التمويل الخاصـــة به فى الأجل الطويل ووضـــع برنامج للتنفيذ المرحلي فى خطط قصـــيرة الأجل في ضـــوء الإمكانات التامة ، وما تسمح به الظروف العامة في المجتمع .[5]

وأن عملية التخطيط لتمويل التعليم العالي يتم في خطوات والتي تتمثل في الخطوات التالية :-

- المســـح الشـــامل للموارد الحقيقية على مســـتوى الدولة، وتحليل البيانات الخاصـــة بالنفقات ، أي جملة الاعتمادات المالية المخصـــصـــة خلال فترة زمنية ، والإجراءات المتبعة لوضع المخصصات وطرق مراقبتها .
- تحديد النفقات المباشـــرة ، وغير المباشـــرة من عمليات التمويل ، وتوجيه وضبط الميزانية ، وأسلوب الإدارة المالية المتبع في البلاد .
- تحديد الأولويات في عمليات الإنفاق ، ويســـتلزم تنفيذ أي مقترحات في إتاحة موارد بهذا الشأن الاعتماد على أمرين وهما كالتالي :

❖ **الأول** :- فعالية أســـلوب التمويل في إتاحة موارد ملموســـة للإســـهام في ديمقراطية التعليم ورفع جودته .

❖ **الثاني** : الواقعية وإمكانيات التطبيق العملي .


ISSN:2602-6570

- تحديد إيجابيات وسلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم في تمويل التعليم الجامعي ، واتخاذ القرار في ضوء المخاطرة المحسوبة والمقبولة لكل أسلوب من أساليب التمويل الجديدة .
- تحديد مصادر تمويل التعليم الجامعي ، ومدى قدرة كل مصدر على تحمل النفقات سواء كان هذا المصدر الدولة أو الطلاب ، فمن غير المعقول أن يطلب من الحكومة توفير مؤسسات تعليم الملايين ، وتقدم خدمات تعليمية ممتازة ، بدون أن تكون موازنتها قادرة على تحمل الإنفاق ، وكذلك أن تطالب الطلاب وأسرهم بسداد رسوم تفوق طاقتهم ومستوى دخلهم ، بدون أن توجد لهم ترتيبات بديلة في إطار الدستور والقوانين السائدة . [7]

**3.مؤشرات و مبررات و أسباب :**

توج العديد من المؤشرات الدالة على قصور التمويل الحكومي للتعليم العالي ؛ و التي تبرر البحث عن بدائل أخرى غير التمويل الحكومي للتعليم العالي أو بدائل تسانده ، ومن هذه المؤشرات ما يلي :

- ✓ أن الجامعات عندما تحد احتياجاتها و المبالغ اللازمة ، فإنها نادراً ما تحصل على المبالغ التي تطلبها مما يؤثر على مستوى أدائها .
- ✓ نمو التعليم العالي بمعدلات لا تتناسب مع معدلات نمو مخصصاته .
- ✓ عدم القدرة على التوسيع في إحداث التخصصات التطبيقية أو تلبية متطلباتها .
- ✓ تقلص عدد الأساتذة الذين يؤهلون في الجامعات الغربية المرموقة و اللجوء إلى إعدادهم محلياً نتيجة قلة الموارد المالية .

- ✓ عجز الجامعات عن تمويل الإجازات التدريسية و البحثية لأعضائها خارج البلد .
- ✓ انخفاض مستوى الخدمات الطلابية من سكن و طعام و مواصلات ورعاية طبية .
- ✓ توقف مشروعات التطوير في التعليم العالي أو سيرها ببطء.

1. **تراجع نصيب الطالب من الإنفاق:** أما من حيث الأسباب المؤدية إلى القصور في التمويل الحكومي العالي و المدعوم بالمؤشرات السابقة ، فهناك الأسباب لتالية : [8]

- ❖ التضخم عموماً و غلاء التعليم العالي ، و عدم قدرة الحكومات و الأسر على تمويليه ، نتيجة تفاقم الأعباء التمويلية للتعليم العالي .
- ❖ الانفجار السكاني و التعليمي اللذين خلقا أزمة التعليم الجامعي المتمثلة في صعوبة استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي الالتحاق في ظل القدرة الاستيعابية المحدودة لمؤسسات التعليم لعالي .
- ❖ ضعف المواءمة بين مخرجات الجامعات و متطلبات سوق العمل المغيرة بفعل التقدم العلمي و التقني المتسارع .
- ❖ الاستمرار في سياسة التوسع في التعليم العال ، وتقديمه مداناً ، وتشجيع الإقبال عليه ، على الرغم من ازداد التضخم و ارتفاع الأسعار و ازدياد تكاليف التعليم العالي .
- ❖ ضعف قدرة الجامعات على بلوغ أهدافها وزيادة نفقاتها جارية مقارنة بالنفقات الاستثمارية وعدم أخذها بالتمويل الذاتي ، وقلة اهتمامها بالبحث العلمي .


ISSN:2602-6570

**2.بدائل غير حكومية** : تقسم إحدى الدراسات العربية الحديثة بدائل التمويل غير الحكومية للتعليم العالي إلى نمطين هما :[9]

- ☒ **الجهود الذاتية** : وهي ما تقوم به وتتخذه كل مؤسسة تعليم عال منفردة للحصول على موارد دخل غير الحكومية و استخدامها في تغطية مصروفاتها و تطوير برامجها .
- ☒ **الالتزام المجتمعي** : وهو ما يقدم من قبل أفراد المجتمع و مؤسساته الربحية و غير الربحية إلى مؤسسات التعليم العالي من تبرعات وهبات و منح نقدية و عينية و قروض مالية لتساعدها على تحقيق أهدافها .

وبالنسبة للنمط وهو الجهود الذاتية فمن أشكاله : استخدام مؤسسات التعليم العالي كمراكز إنتاج خصوصا في مجالي البحث والاستشارة ، واستثمار أملاك الجامعة المنقولة وغير المنقولة عبر آليات البيع أو الإيجار، وكل هذه الأساليب تختصرها بعض المراجع العلمية باصطلاح الجامعة المنتجة . أما النمط الثاني وهو الالتزام المجتمعي فمن أكاله : أسلوب مشاركة الكلفة بحيث يشارك الطلاب و أسرهم في دفع تكلفة التعليم العالي عن طريق الرسوم الدراسية . وكذلك السماح باستثمار القطاع الخاص في مجال التعليم العالي . علاوة على تقديم قروض لطلبة التعليم العالي بشروط ميسرة ، تسترد بعد التخرج وفق نظم متفق عليها . ويمكن الإضافة إلى هذين النمطين ثلاثة أنماط أخرى وهي:[10]

- ✓ المزج بين أسلوبي الجهود الذاتية و التمويل الحكومي ؛ بحث تدع الجهود الذاتية التمويل الحكومي ولا تلغيه .

- ✓ المزج بين أســـلوبي الالتزام المجتمعي و التمويـل الحكومي : وذك بأساليب تمويل تختلف عن التمويل الحكومي العادي : برسوم رمزية أو ميسرة أو مخفضة .
- ✓ الســـماح للجهات الخارجية بتمويل برامج التعليم العالي أو الســـماح للجامعات لأجنبية بفتح فروع محلية لها وفق مبدأ الاستثمار و الربحية، أو وفق مبدأ المساعدات الدولية .

**المحور الثاني: إتجاهات ونماذج عالمية لتمويل التعليم العالي في العالم**

**1.اتجاهات تمويل التعليم العالي في العالم :**

واجه التعليم العالي مشـــكلات مالية في معظم أنحاء العالم، على الرغم من الازدياد الكبير في النمو الاقتصـادي في معظم أنحاء العالم. ويشـير تقرير صـــدر مؤخرا عن رابطة الجامعات الأوروبية، على ســبيل المثال، إلى أن 19 من أصـــل 34 نظاما للتعليم العالي قد شـــهدت انخفاضـــاً في التمويل، وأحيانا انخفاضاً شديدا، مع وجود مؤشرات ضعيفة على إمكانية التحسن.

فمثلاً، شـهد التعليم العالي العام في الولايات المتحدة تخفيضـات ملحوظة في الميزانية في الســنوات الأخيرة على الرغم من تحســن الاقتصـــاد. بعض بلدان العالم مازالت تستثمر في جامعات النخبة، وتقع الصين في صدارة هذه البلدان. ولكن حتى في الحالة الصـــينية، لا يزال النظام الأكاديمي بأكمله غير ممول تمويلاً كافياً.

وعلى الرغم من أن هناك اتفاقاً عاماً على أن التعليم ما بعد الثانوي هو عنصـر محوري في اقتصـاد المعرفة العالمي، وهو أمر عامل رفاهية اقتصـادية للأفراد وللمجتمع، فإن تمويله ما زال غير كاف بشكل عام.[11]


ISSN:2602-6570

وفي العديد من البلدان، لا يوجد تمويل حكومي كاف لأهم الجامعات البحثية، ما قد يؤثر في قدرتها التنافسية وعلى المكانة التي تحتلها في التصنيف العالمي. وقد أدى هذا الوضع إلى مزيد من التقدم للتعليم العالي الخاص، وإلى تزايد عدم المساواة في نظم التعليم العالي. ويبدو الاحتمال ضئيلاً في أن يتغير هذا الوضع تغيراً جذرياً في السنة المقبلة.

يستنتج الباحث مما سبق أن عام 2018 لن يكون على الأرجح عاماً قوياً لمنظومة التعليم العالي، على الرغم من النمو الاقتصادي العالمي، والاعتراف بأهمية التعليم ما بعد الثانوي؛ إلا أن التبعات السياسية للنزعات للقومية والقيود والأعباء التي فرضتها تلك الصراعات من أمنية ومالية وغيرها لا تبشر بالخير للتعليم ما بعد الثانوي.[12]

## 2.نماذج عالمية من التمويل التعليم الجامعي:

هناك مجموعة من الأنماط العالمية والعربية توضح عملية التمويل الجامعي وبذلك يشكل نمط التمويل الذي تلجأ إليه أي دولة في خطتها التربوية فهو يعكس من جهة نظام التعليم الجامعي القائم في الدولة كما أنه ينعكس من جهة ثانية على بنية الجامعات ويؤثر فيها ويهب لها طابعاً معيناً ولذلك بات على الدول أن تعمل جاهدة على توفير الأموال اللازمة لخططها لتحقيق أهداف التعليم العالي عن طريق جميع الموارد الممكنة وميزانية الدولة المركزية، ومصادر من السلطات المحلية، والضرائب الخاصة التي يمكن أن تفرض من أجل الجامعات، ومن هذه النماذج ما يلي:[13]

**1.2.تمويل التعليم الجامعي في بريطانيا:**وفي بريطانيا تقع مسئولية تمويل التعليم العالي على عاتق الحكومة المركزية التي تقوم بتقديم منح مالية للجامعات البريطانية ، وكانت أول منحة قدمتها للجامعات 1889 م وظلت

تقدم الحكومة هذه المنح بشـكل منتظم حتى عام 1919 م والذي أنشـئت فيه لجنة المنح الجامعية (University Grants Committee (U.G.C لتقوم بمهام توزيع المنحة السـنوية التي تخصـصـها الحكومة المركزية على مختلف الجامعات البريطانية .

وظلت اللجنة تؤدى وظائفها حتى صـدور قانون الإصـلاح التعليمي عام 1987، حيث تم إنشـاء مجلس تمويل التعليم العالي (HEFC) بفروعه الثلاثة إنجلترا وويلز واسـكتلندا ليقوم بمهام التأكد من سـلامة اسـتثمار أموال دافعي الضـرائب لتعود بالنفع على المجتمع، وعدالة توزيع الأموال المرصـودة لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي في بريطانيا، ووضـع آليات وأساليب إضـافية لتمويل الجامعات والعمل على استقلالها إدارياً ومالياً ، بهدف زيادة قدراتها في مواجهة العجز المتزايد في الموارد المالية المخصصة للجامعات من الحكومة المركزية .

وبالإضـافة إلى ذلك وضـع مجلس تمويل التعليم الجامعي في بريطانيا آليات لاسـتقلال الجامعات مالياً ، وتخصـيص المخصـصـات المالية التي تقدمها الحكومة سنة بعد أخرى، والعمل على زيادة الرسوم الدراسية بالجامعات. كما تم أيضاً بالإضافة إلى ذلك تأسيس شركة حكومية في بريطانيا عام 1995 بهدف تقديم القروض للطلاب لمسـاعدتهم على مواصـلة التعليم الجامعي والعالي ووضـعت شـروطاً للاقتراض منها تم تطويره عام 1998، حيث أصـبح يطلب من الطالب سـداد ما عليه من ديون بعد تخرجه وحصـوله على عمل يدر عليه دخلاً ثابتاً ، ووصـلت قيمة القرض الذي تقدمه الشـركة للطلاب إلى حوالي 50% من إجمالي الرسـوم التي يدفعها الطالب، وتزداد إلى 90 % في حالة ثبوت حاجة الطالب لذلك، وفى بداية عام 1999 تم إصـدار قانون يقضـى بأن


ISSN:2602-6570

تقدم الســـلطات التعليمية المحلية لكل طالب في التعليم الجامعي مبلغ قدره 1000 جنيه إسترليني كل عام في نطاق المنطقة التي بها الجامعة.[14]

**2.2.تمويل التعليم الجامعي في فرنســـا:** وفي فرنســـا يتم تمويل التعليم الجامعي من قبل الحكومة الوطنية بشكل أساسي حيث تساهم الحكومة الوطنية بنســـبة 84% من إجمالي ميزانيتها في الإنفاق على التعليم الجامعي، هذا بالإضـــافة إلى المصـــادر الأخرى مثل الحكومات المحلية والغرف التجارية والصـناعية. كما تلعب تبرعات الأفراد في فرنسـا دوراً كبيراً في تمويل التعليم العالي الجامعي.

كما تفرض الحكومة في فرنســـا ضـــرائب على رقم المبيعات، أو على كتلة الرواتب لصـــالح التعليم والتي تبلغ حوالي (6 %) من كتلة الرواتب، وعادة لا يعفى منها أي مؤســـســـات إنتاجية إلا إذا قدمت بعض الهيئات بنفس القيمة لإحدى مؤسـسـات التعليم الجامعي والعالي، كما تفرض الحكومة على الشـركة والمصـــانع تدريب الطلاب بالمعامل الخاصـــة بها والتي تعتبر أحد المصـــادر الهامة في تمويل التعليم العالي في فرنسا.

**3.2.تمويـل التعليم الجـامعي في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة:**في أمريكـا يرتكز تمويل التعليم العالي والجامعي على ثلاث مصـــادر تتمثل في الحكومة الفيدرالية، وتصل حصتها حوالي 12% وتكون في شكل منح أو عقود منافسة، وتســاهم حكومات الولايات بحوالي 27 % من تكلفة التعليم العالي، بالإضـــافة إلى المصادر الأخرى مثل الرسوم التعليمية وغيرها من مصادر التمويل.

كما تقوم حكومة الولاية بفرض ضـــرائب داخلية لصـــالح التعليم العالي والجامعي بها، كما تقوم بفرض نسبة من ميزانية الأبحاث التي تقوم بها الجامعة لبعض الهيئات العامة كرسـوم قومية لتمويل التعليم الجامعي، على أن تسـتخدم

هذه الرسوم في تطوير المكتبات وإثرائها بالكتب والمراجع والدوريات، وتحسين الخدمات والأبحاث العلمية التي تقدمها الجامعات الأمريكية.

كما يدفع الطلاب رسوماً دراسية مقابل حصولهم على درجة جامعية، وتختلف قيمتها من ولاية إلى أخرى، حيث تقوم كل ولاية بتحديد قيمة الرسوم الطلابية بالتعليم الجامعي حسب ظروفها الاقتصادية وسياستها التعليمية والتكلفة الفعلية لكل تخصص ويختلف متوسط نصيب ما يدفعه الطالب وأسرته حسب دخلهم السنوي في التعليم الجامعي من ولاية لأخرى.

بالإضافة إلى ذلك تقدم الحكومة الفيدرالية برنامجاً للقروض الطلابية يهدف إلى مساعدة الطبقة الوسطى في المجتمع لتوفير مصاريف تعليم الطلاب في مؤسسات التعليم العالي والجامعة، مع إعطاء الطالب فترة سماح تصل مدتها إلى حوالي عشر سنوات لسداد هذه القروض، وبفائدة تصل إلى 5% في العام الواحد مع قيام الحكومة الفيدرالية بدعم برنامج القروض الطلابية وتتمثل على النحو الآتي:[15]

- ☒ القروض التجارية .
- ☒ القروض المرتبطة بمستوى الدخل .
- ☒ البرامج الحكومية للقروض الطلابية والتي تتمثل في الآتي:
  - ✓ برنامج القروض على المستوى الفيدرالي.
  - ✓ قروض آباء طلاب المرحلة الجامعية الأولى.
  - ✓ القروض القومية المباشرة للطلاب .
  - ✓ برامج الولايات للقروض .


ISSN:2602-6570

وبالإضـــافة إلى ذلك يوجد قانون المنح مصـــدراً من المصـــادر الهامة في برامج المســـاعدات الطلابية حيث يوفر للطالب حوالي 200 دولار في العام الدراسي الواحد ولمدة خمس سنوات، يمكن أن تزداد إلى عام سادس إذا تم تقديم المبررات الكافية لذلك.

**المحور الثالث :تجربة اليابان في تمويل التعليم العالي**

**1. تجربة اليابان في التعليم العالي:**

يمثل نقص عدد الطلبة الجدد بصورة متزايدة في الجامعات اليابانية ، بسبب العوامل الديموغرافية ، مركزا أســاســيا يدفع هذه الجامعات نحو التدريس بالغة الإنكليزية ، و لاهتما بالظهور في التصـــنيفات العالمي للجامعات ، بهدف اســـتقطاب المزيد من الطلاب الجانب . هذا المقال يقدم دروســـاً من تجربة إصـــلاح التعليم العالي في اليابان يجدر بالقائمين على إصـــلاح التعليم العالي العربي الاطلاع عليها ، خاصـــة عندما يتعلق الأمر بقدرة التعليم العالي القائم على القطاع الخاص على تطوير نفســه في حالات الرفاه أو الأزمات على حدّ سواء.

لم تظهر سوى جامعتين يابانيتين (طوكيو و كيوتو) في قائمة أفضل 100 جامعة في العالم ، وخمس جامعات يابانية بين أفضـــل 200 جامعة ، وذك يحسب تصنيف ( تايمز ) للجامعات لعام 2010 . ونظراً إلى المكنة المرموقة التي ســـجلتها التعليم الثانوي الياباني في الاختبارات الدولية مثل (برنامج لتقويم الدولي للطلبة ) (PISA ) ، المبالغ المالية الضخمة التي تنفقها الأسر والدولة على نظام التعليم العالي ، فإن هذه المراتب في التصـنيفات توحي إلى الكثيرين من اليابانيين أن هناك خللاً ما في نظام التعليم العالي في البلاد . وبرغم ما يقال عن أن نظام التعليم الياباني هو ثاني نظام في العام بعد الولايات المتحدة

من حيث الإنفاق، فإن ما يبدو هو أن اليابان لا تجني العوائد المرجوة من هذا الإنفاق. ومع أن بعض المراقبين في اليابان يقولون إن قوائم التصنيفات الدولية مجحفة بكل كبير، وتنحاز علانية إلى المؤسسات التي تدرس باللغة الإنكليزية في الدرجة الأولى، فإن أغلبهم يتقبلون هذه التصنيفات باعتبارها تصويرا صحيحا لضعف نظام التعليم العالي الياباني ، والحاجة إلى اتخاذ إصلاحات جذرية لنظام التعليم العالي في مجمله . وهذه الإصلاحات تتضمن تقديم برامج باللغة الإنكليزية في بعض المؤسسات التعليمية البارزة ، وتطبيق إجراءات أكثر مرونة بشأن تعيين الكوادر الأكاديمية ، وتشجيع المبادرات الجديدة ، والتجاوب مع مستجدات سوق التعليم العالي . وقبل النظر إلى هذه الإصلاحات من المهم فهم هيكلية نظام التعليم الحالي في اليابان، حيث إنه يعتمد بصورة كبيرة على القطاع الخاص أثر مما يعتقد كثير من المراقبين .[16]

الدراسة الثانوية ذات القواعد الصارمة من جهة ، والحياة المهنية من جهة أخرى. وكانت الجامعات حتى نهاية حقبة الثمانينيات تتسم إلى حدّ كبير بأنها تضم الإعداد الاجتماعي إلى جانب التعليم الأكاديمي. ولكن مثل هذا القول لم يعد صالحا في فترة الركود خلال حقبة التسعينيات عندما صار قطاع التعليم العالي ، مثله مثل سائر ميادين الحياة في اليابان، مطالباً بقدر أكبر من (الإنتاجية ) و (الفاعلية ) . وأدى منطق السوق وتحريره من القيود ، مع الاعتقاد أن ذلك هو أفضل وسيلة لإعادة تحفيز الاقتصاد المتداعي، إلى زيادة عدد الجامعات بمعدل 31% بين عامي 1992 و 2004 ، ودخلت الكثير من المؤسسات إلى سوق التعليم العالي . ومن المفارقات أن انفجار الفقاعة الاقتصادية اليابانية، والنمو في أعداد الجامعات لجديدة في اليابان، تصادفا، على وجه التقريب، مع التراجع في أعداد الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 18 عاماً


ISSN:2602-6570

(يشـــكلون 95% من الطلاب الجدد الملتحقين بالجامعات ) ضـــمن ســـكان اليابان. هذا الجيل، الذي شـهد الطفرة الثانية في المواليد بعد الحرب، بلغ ذروته في عام 1992. ونظراً إلى تراجع معدلات المواليد في اليابان على نحو متزايد منذ أواخر الثمانينيات، فلم تحدث طفرة ثالثة في المواليد ، مما ســـينتج عنه تراجع أعداد الأفراد من الفئة العمرية (18 عاما ) إلى 1.18 مليون شـــخص بحلول عام 2012 (بمعدل انخفاض قدره 42.3% على 20 عاماً) . ولهذا التحول الديموغرافي في آثار عميقة ، خاصـة في المؤسـسـات التعليمية الأدنى مرتبة ، و لأحداث عمراً فبحلول عام 2008 كنت نسبة 47.1% من مؤسسات التعليم العالي الخاصـة تسـجيل عدد طلاب أقل من طاقتها الاسـتيعابية بالرغم من اسـتمرار الحكومة في التخفيف من شـروط احتسـاب الطاقة الاسـتيعابية للامعات . وفي حين شـهدت دول أخرى تغييرات ديموغرافية مشـابهة أيضـاً . فإن الضـــغط الناتج على الجامعات في اليابان كان حاداً بوجه خاص لعدد من الأسـباب . ففي ظل معدل التحاق حاملي الشـهادة الثانوية بالتعليم العالي البالغ 75%فعلياً . فإن المجال محدود جداً لزيادة هذا المعدل بين الشـريحة الموجودة من خريجي المدارس الثانوية . وتســـجل اليابان معدلاً منخفضـــاً من الطلاب الأجانب ، ف الأســـاس لنقص الطلب على العليم باللغة اليابانية ، ونقص المعروض من التعليم العالي باللغة الإنكليزية . ويوجد نقص في الطلب على تعليم البالغين في الجامعات ، بسـبب نظام التوظيف بالاقدمية الذي لا يشـجع على إعادة تأهيل الموظفين و تدريبهم في منتصـــف حيتهم المهنية . وأخيراً ، فليس لدى اليابان نظام متطور للتعليم العالي بدوم جزئي ، وربما يُعزى ذلك إلى تفضـيل الشـركات اليابانية تدريب موظفيها داخل مقارّها بدلاً من الاعتماد على المؤسسات الخارجة.

**الجدول قم (01) :المنح العلمية لمساعدة الجامعات اليابانية عامي 2005 -2015**

**الأرقام بلايين الين الياباني**

| | |
|---|---|
| طوكيو | 20111 |
| كيوتو | 13114 |
| توهوكو | 9479 |
| أوساكا | 8929 |
| ناجويا | 6455 |
| كيوشو | 5683 |
| هوكايدو | 5614 |
| معهد طوكيو للتكنولوجيا | 4544 |
| تسوكوبا | 3020 |
| كيو | 2486 |

**2.تمويل التعليم الجامعي في اليابان:**وفي اليابان تشارك السلطات المحلية (البلدية) الحكومة المركزية في تمويل التعليم العالي والجامعي، وتقدم كل سلطة محلية الدعم المادي اللازم للمؤسسات التعليمية الجامعية، وذلك من خلال الضرائب ومصادر الدخل الأخرى .

كما تلعب أيضاً تبرعات الأفراد والهيئات دور أكبر في تمويل التعليم العالي والجامعي. كم تفرض في اليابان رسوم دراسية كمصدر من مصادر تمويل التعليم الجامعي ما بين 10% – 30% من نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي.

كما تقدم أيضاً قروض طلابية بعد أن واجهت فرض رسوم دراسية على الطلاب أو زيادتها معرضة شديدة، كنظام دعم لتمويل التعليم الجامعي وتعتمد القروض الطلابية على منح الطلبة قروضاً ويتم استردادها منهم بعد تخرجهم،


ISSN:2602-6570

وبعد حصـــولهم على دخل واســـتخدام طرق متنوعة في عملية الســـداد والهدف الرئيسي من هذه القروض هو مساعدة الطلاب وأولياء الأمور على تعليم أبنائهم بالتعليم العالي والجامعي.

**3.وضع التمويل باليابان** : تحصل الجامعات الخاصة اليابانية على تمويلها من عدة مصادر أهمها :[18]

- ✓ رسوم التعليم .
- ✓ دخل المستشفيات إن وجدت .
- ✓ الأموال المحصـــلة من إدارة التمويل (مثل الأســـهم و التأمينات المحلية و الأجنبية ) .
- ✓ الـدعم القـدم من وزارة لتعليم : 320 مليون ين ســـنويـاً فقط للجامعات الخاصة ، و عددها 478 ، في حين تتلقى الجامعات الوطنية ، و عددها 99 جامعة ، حوالي 2.8 بليون ين سنوياً .
- ✓ الأصول التي تدر دخلاً مثل (الأراضي و الأوقاف ) .
- ✓ رسوم الاختبارات التنافسية من أجل الالتحاق بالجامعات .

**4.الضـــغوط الراهنة على التعليم العالي في اليابان** : بينما تخوض منظومة لتعليم العالي في اليابان حالياً غمار أكبر إصـــلاحات جذريةتشـــهدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قبل ســـتين عاماً ، فمن المهم إدراك أن التصـــنيفات الضـعيفة التي تنالها الجامعات اليابانية في القوائم التصنيف العالمية ليست هي الضـغوط الوحيدة التي تدفع إلى تلك الإصـلاحات . فثمة ضـغوط أخرى ، ربما تحوز أهمية أكبر بصـــورة ما ، وقد نشـــأت منذ انفجار الفقاعة الاقتصـــادية اليابانية قبل عشرين عاماً .

وخلل فترات النمو الاقتصـــادية ، كان من الشـــائع في اليابان القول إن مرحلة الدراســـة الجامعية تمثل (فترة انتقالية ) في النمو الاجتماعي للفرد بين مرحلتي الأخيرة ، وهي مهيأة للارتفاعبصور دراماتيكية في السنوات المقبلة .

كما أن هناك تغيراً آخر يمكن التنبؤ به في حصـة الأكاديميين الذين يحملون شـــهادات عليا أجنبية . فعلى مرّ الســـنين كان يُنظر إلى حاملي الشـــهادات الجامعية الأجنبية أحياناً على أنهم أدنى كفاءة عندما يتقدمون إلى وظائف في اليابان . وهذه النظرة لا تعود إلى جودة لشـــهادة في حد ذاتها ، بل تُعزى إلى حقيقة أن الدراســـة في الخارج تحرم الطلبة منظومة العلاقات الشـــخصـــية ، وتضـعهم خارج التكتلات و النخب الجامعية التي تعتمد عليها مسـألة التوظيف كثيراً . وإلى اليوم ، فـإن نحو ثلـث الموظفين الجـدد في الجـامعـات اليـابـانيـة حصـلوا على شـهادات جامعية من الجامعة التي وظفتهم . لكن من المتوقع أن يرتفع نصـيب الأسـاتذة الأجانب و الحاصـلين على شـهادات من الخارج في الجامعات اليابانية بشـكل كبير ، حيث يعدّ المسـتوى الحالي منخفضـاً جداً ، حسب المعايير العالمية . وبالفعل ، فإن الزيادة البالغة أكثر من 50% في عدد الأســاتذة الأجانب العاملين في الجامعات اليابانية بين عامي 1995 و 2003 ، على الرغم من الركود العام في الميزانية خلال الفترة المذكورة ، تعي أن هذا الاتجاه قد بدأ فعلاً .

**5.نتـائج عمليـة الإصـــلاح:** التحول من نمط التمويـل المبنيّ على عراقـة الجامعات إلى نمط تمويل قائم على المنافسـة . أدى إلى تدفق مزيد من الأموال من المؤسـســات الحكومية و القطاع الصـناعي إلى عدد قليل من الجامعات المهتمة بالأبحاث . وتؤثر نتائج أبحاث هذه الجامعات بشـــكل كبير في حجم التمويل ، فالجامعات إلي تجري أبحاثاً جديدة تتلقى مبالغ أكبر من المسـاعدات


ISSN:2602-6570

، وهذه الأموال تمكّنها من إيجاد تطبيقات جديدة ؛ وبذلك تتلقى المزيد من الدعم أيضاً (انظر الجدول ) . وتتلقى مؤسسات التعليم العالي ، التي تحتل المراتب الخمس عشرة الأولى (من مجموع مؤسسات التعليم العالي البالغ 1250 مؤسسة تعليمية ) ، نصف المنح الحكومية المخصصة للأبحاث .

إن تقسيم الجامعات اليابانية بين جامعات مهتمة بالبحث و جامعات تُعنى بالتعليم فقط سيزداد ، ليس بسبب التمويل الحكومي فحسب ، بل بسبب تنامي العلاقات بين قطاعي الصناعة و التعليم العالي ، وتوجه قطاع الصناعة نحو تخصيص المزيد من الأموال للبحوث التطبيقية . ود ارتفعت تطبيقات براءات الاختراع في الجامعات الحكومية اليابانية من 609 براءات اختراع في عام 2000 إلى 4152 في عم 2004 . وعلى سبيل المثال ، تلقت جامعة طوكيو نسبة 31% من دخلها في عام 2004 من مصادر خارجية (غير حكومية ) .

وأدت الظروف المالية الجديدة إلى اندماج الشركات ، و تحفيز الاستحواذات ، وبيع الشركات . ويستطيع المرء أن يلاحظ أن الجامعات الخاصة بقصد تعزيز مكانتها . ويمكن التنبؤ بتراجع دراماتيكي في عدد مؤسسات التعليم العالي في اليابان خلال العقد المقبل ، وهو ا يمكن أن يوصف بأنه أول انكماش لنظام التعليم عالٍ في العالم . و المؤسسات التعليمية التي ستحافظ على بقائها ستكون قوية ، وستتمتع بوضع صحي ، ومن المتوقع أن تسجل مراتب أفضل في التصنيفات العالمية للجامعات .

**الخاتمة :**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على تجربة اليابان في تمويل التعليم العالي واليات تمويله تسعى الجامعات اليابانية إلى تطوير ما يمكن وصفه بـ (عقلية الخدمة ) ، وهذه العقلية تقود إلى تغيرات في نماذج التوظيف و ممارسات

لتعليم . وعلى سبيل المثال ، يلاحظ أن نسبة وظائف المحاضرين العاملين بدوام جزئي إلى العاملين بدوام كامل تتغير بسرعة ، حيث تسعى الجامعات إلى أن تصبح أكثر مرونة في انتقاء كوادر التعليم . وفي جامعة طوكيو نجد أن نسبة الأكاديميين المرتبطة عقودهم بأبحاث معينة ارتفعت من قرابة الصفر إلى نحو 3% في السنوات الأخيرة.

**قائمة الاحالات والمراجع:**

1محمد إبراهيم عطوة مجاهد ،**التعليم العالى بين حتمية التوسع فيه ووجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجيه مع التركيز على أزمة كليات التربية** ، المؤتمر العلمىالسنوى لكلية التربية ، جامعة المنصورة ، التعليم وعالم العمل فى الوطن العربى ، رؤية مستقبلية ، 3-4 أبريل ، سنة 2001 ، ص 198 .

2 عبد الله عبد الدايم ،**الإنفاق والتمويل فى خطط التنمية بالبلاد العربية ، صحيفة التخطيط التربوىفى البلاد العربية** ، السنة السادسة ، ع 5 ، بيروت ، 1979 ، ص: 15.

3 محمد يوسف المسيلم، اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشرى ، 2002 ، ص 81.

4 نفس المرجع ، ص:82.

5 طارق عبدالرؤوف محمد عامر ، **مداخلة بعنوان :تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية فى ضوء الاتجاهات المعاصرة ( الدول المتقدمة** ، مقدمة للملتقى الدولي حول : **سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية**المنعقد يومي : 21 و22 نوفمبر 2006، جامعة بسكرة ، الجزائر ، ص: 07.

6 السيد السيد محمود البحيرى ،**تمويل التعليم الجامعىفى مصر فى ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة " دراسة مستقبلية "** ، دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، 2004 ، ص :77.

7 الهلالىالشربينىالهلالى :**اتجاهات حديثة فى تمويل التعليم الجامعى** ، دراسة مقدمة للمؤتمر القومى العاشر " جامعة المستقبل فى الوطن العربى" مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، ج(1)، المنعقد فى الفترة من 27-28 ديسمبر 2003 ، ص: 42

8 نفس المرجع ، ص:43.



ISSN:2602-6570

9 نفس المرجع ، ص:43.

10 نفس المرجع ، ونفس الصفحة.

11وائل العلا ، جريدة الوطن ، مقال بعنوان : **التعليم العالي عام 2018** ، على الرابط: http://alwatan.sy/archives/138343، تاريخ الاطلاع : 2018/02/13، على الساعة : 20:00، ص:01.

12 نفس المرجع ونفس الصفحة .

13 علي عودة الطراونة ، مقال بعنوان : **تمويل التعليم العالي نماذج عالمية وعربية في تمويل التعليم العالي**، على الرابط :https://www.makalcloud.com/post/5fbmopjz9 ، تاريخ الاطلاع :2018/02/13، على الساعة :10:00، ص:01.

14نفس المرجع ، ص:02.

15 نفس المرجع ونفس الصفحة .

16روجر غودمان، **تجربة اليابان في التعليم العالي**، مجلة افاق المستقبل ، العدد:09،2011، ص ص:80،81.

17**نفس المرجع**